مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٣) – العدد الثاني – إبريل ٢٠٢٢

أثر جائحة كوفيد-١٩ علي أساليب الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في القوائم المالية لدي الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

An Impact of Covid-19 Pandemic on the Methods of Disclosing Financial and Non – financial Information in the Financial Statements of Companies Listed in the Stock Market

دكتور

شادي أحمد زكي عويس

مدرس المحاسبة والمراجعة بمعهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب بالمنصورة

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص البحث :

واجه العالم تطورات سريعة تتعلق بتفشي كوفيد-١٩ مما جعل الدول تتجه الي اتخاذ اجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره ، وتبعا لذلك فمهنة المحاسبة شأنها شأن أي مهنة أخري تأثرت بتلك الجائحة فقد سعت الكثير من الشركات تعمد اخفاء وعدم نشر والافصاح عن المعلومات المالية بصورة تمكن متخذي القرار من اتخاذ القرار الأمثل للحفاظ علي استثماراتهم .

لذلك هدفت الدراسة إلي بيان أثر ممارسة مكافحة فيروس كوفيد-١٩ علي أساليب الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في القوائم المالية وقد تم عمل دراسة مقارنة بين الشركات العاملة في ثلاث قطاعات (العقارات – المقاولات – الاتصالات والتكنولوجيا) ما بين عام ٢٠١٩حتي عام ٢٠٢١ للتعرف علي الاختلافات خلال هذه السنوات واعتمدت في ذلك علي القوائم المالية المنشورة لكل قطاع. وتوصلت الدراسة إلي أن العديد من الشركات لجأت إلي إخفاء وعدم الافصاح عن معلومات من شأنها التأثير علي قرارات المستثمرين وزيادة حجم المخاطر التي تعرضوا لها.

المصطلحات الأساسية: الافصاح – كوفيد-١٩ – القوائم المالية – الشركات المقيدة لسوق الأوراق المالية

Abstract:

The world faced rapid developments related to the outbreak of covid-19 which countries tend to take precautionary and preventive measure to limit the spread of the virus and mitigate its effects. The accounting profession like any other profession has been greatly affected by the virus and many companies has sought to hide and not publish and disclose financial information in a way that enables information users to make the best decision to preserve their investments. Therefor the study aimed to demonstrate the Impact of the practice of combating the covid-19 virus on the methods of disclosing financial and non – financial information in the financial statements.

The researcher conducted a comparative study in three sectors of (real estate – contracting –communication and technology) in the period from 2019 to 2021 to determine the impact of the pandemic on the level of disclosure. The study found that many companies restored to concealment and non- disclosure of financial and non- financial information that would influence on the decision of investors and increase the amount of risks they were exposed to.

Keywords: Disclosure – covid-19 - Financial statements - (real –state) -contracting - communication

مقدمة

تم الإبلاغ لأول مرة إلى منظمة الصحة العالمية لفيروس كورونا كفيروس غير معروف في أواخر ديسمبر ٢٠١٩ ، وتسببت التطورات التي حدثت طوال عام ٢٠٢٠ في حالة عدم يقين كبيرة لاتجاهات الاقتصاد العالمي وأثرت علي سلاسل التوريد. في حين كانت الآثار الأولية محسوسة بشكل كبير في مجالات الصناعة والسياسة والاقتصاد والقطاع المحاسبي في الشركات، حيث أدت حالة عدم اليقين هذه إلى وجود مخاطر لم تواجهها الكيانات الاقتصادية من قبل.(ICPAC, 2020)

يواجه العالم تطورات متسارعة من بداية تفشي هذا الفيروس سعت جميع دول العالم لاتخاذ الاجراءات الاحترازية للحد من انتشاره ، فهي تعتبر أحد أشد الأزمات التي مرت علي البشرية و أثرت في اعادة تشكيل اقتصاديات العديد من الدول ومهنة المحاسبة شأنها شأن أي مهنة أخري تتأثر بالتغيرات في البيئة المحيطة وتأثير هذه الأزمة سينعكس غلي عمليات القياس والافصاح المحاسبي (ابراهيم &زيد ٢٠٢٠)

وقد أكد (KPMG,2020) علي ضرورة الافصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من الالمام بكافة الجوانب التي تأثرت سواء كانت مالية أو غير مالية ومدي تأثيرها علي وضعهم المالي وتقييم الأداء وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه التأثيرات واضحة وعلي الشركات أن تكون حذرة لتجنب تقديم افصاحات مضللة لمستخدمي القوائم المالية ، ونتيجة لذلك كان على جميع الكيانات الاقتصادية تقييم مدي تأثير ذلك على جودة ومنفعة تقاريرها المالية، و نتيجة لهذه الجائحة فقد تأثرت الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للكثير من الشركات حول العالم ، ولتقييم مدي تأثير ذلك علي جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية يجب علي هذه الشركات والمؤسسات ضرورة الافصاح الكامل عن تأثير هذه الاحداث علي وضعها الاقتصادي (مركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية) وأيضا تأثير هذه الأحداث علي القيمة الاقتصادية والمالية للمنشأة مما يساعد مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة ، ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية يجب الإفصاح عما إذا كانت الشركة قد تأثرت بالإجراءات الاحترازية لانتشار فيروس كورونا، وعلى الشركات الإفصاح عما إذا كان هناك تأثير ملموس قد حدث في الفترة من نهاية السنة المالية إلى نشر البيانات المالية للجمهور . ووفقًا للمعيار العاشر من

المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS 10) ، يتعين على الشركات الإفصاح عن البيانات المالية في الايضاحات حول الأحداث التي تلت فترة إعداد البيانات المالية لأي تأثير محتمل قادم وأية مخاطر ناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد ولا يتم الإفصاح عنها إلا عند وجود تأثير مادي على البيانات المالية.

ونظرا لانتشار هذه الجائحة فمن المهم أن تولي الادارة اهتماما اضافيا لمتطلبات الافصاح ذات الصلة حيث قد يؤدي تفشي هذا الوباء إلي افصاحات اضافية لمتطلبات الافصاح لم تدرجها الادارة بشكل عام في الماضي وبالتالي سيعتمد مستوي وتفاصيل الافصاح إلي حد كبير علي التأثير علي عمليات الشركة (الجبلي ، ٢٠٢٠) حيث أنه من المتوقع أن يُلاحظ تأثير انتشار هذا الوباء على البيانات المالية للعديد من الشركات حول العالم ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠٢٠ م ،خاصة أن التأثير المحتمل للتغيير في إيرادات الشركة قد يؤدي إلى التأثير في قيمة أصول الشركة والتزاماتها.

ومن الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا كان له تأثير غير مسبوق على المالية العامة. حيث تقوم الحكومات بتنفيذ حزم مالية ضخمة بما في ذلك تدابير الموازنة وغير المتعلقة بالموازنة لمكافحة الوباء ، مع انخفاض الإيرادات بشكل حاد. حيث يعد الإبلاغ عن الآثار المالية لـ كوفيد-١٩ لجميع أصحاب المصلحة في الوقت المناسب أمرًا مهمًا لتوفير دعم واسع و دائم لهم .

ونتيجة لما تلعبه القوائم المالية من دور رئيسي في بناء ثقة المستخدمين لها ولما له من انعكاسات حول الكيفية التي يمكن بها للحكومات الاستفادة من الأنظمة الحالية لإعداد التقارير المالية أثناء الجائحة ، فضلاً عن الفرص المتاحة لتحسين أنظمة الإبلاغ المالي لبيئة ما بعد الأزمة. كما تسعى الحكومات إلى دراسة الأفكار حول مدي تأثير الوباء على الأداء المالي للحكومة والتدفقات النقدية.

بناء علي ما تقدم كان الهدف من البحث هو التعرف علي مدي تأثير تفشى فيروس كورونا (COVIED-19) علي دلالة القوائم المالية وكيفية التأثير على مستوي الافصاح في الشركات من خلال المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخاصة في ظل انتشار حالة عدم اليقين التي سببتها ممارسات مكافحة هذا الفيروس.

مشكلة البحث

يتوقع مستخدمو القوائم المالية أن تبني الشركات تقديراتها في التقارير والقوائم المالية على افتراضات تتفق مع توقعات الإدارة لأداء الأعمال وبيئة التشغيل في تاريخ التقرير، حيث يتوقع المستخدمون الشفافية في الافتراضات الرئيسية المستخدمة ولكن نظرا لوجود بيئة غير مؤكدة يسودها عدم اليقين نتيجة لانتشار الفيروس وعدم توافر الارشادات التفصيلية لمثل هذا النوع من الافصاح ترتب عليها أن تقدير العديد من العناصر في القوائم المالية أصبح أكثر صعوبة لدي الشركات . فعلى سبيل المثال ، تستخدم الإدارة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية عند اختبار انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة مثل الشهرة ثم كيف يمكن الاعتراف وقياس انخفاض قيمة الأصول المالية ؛ وكيفية تقييم ما إذا كان أساس الاستمرارية في الإعداد مناسبًا ؛ وقياس القيمة العادلة للأصول المالية مع تزايد عدم اليقين بشأن المستقبل ، وقد تجد الإدارة في ظل آثار الجائحة أن بعض هذه التقديرات أكثر صعوبة مما كانت عليه في السنوات الأخرى قبل الجائحة .

ولما كان المطلوب من الشركات تقديم معلومات غير متحيزة وواضحة حول الافتراضات الرئيسية وخاصة في ظل فترة عدم اليقين التي سببها كوفيد-١٩ كان الافصاح هو الطريق الأمثل حيث توفر المعلومات للمستخدمين فهما حول " إلى أي مدى يمكن أن تساعدهم النتائج المالية في وضع تنبؤات حول المستقبل؟ "مما يعنى ضرورة الافصاح بشكل سليم يتميز بالشفافية والموضوعية والدقة وخاصة أن بعض عناصر القوائم المالية تخضع للتقدير والحكم الشخصي.

ويعتمد المستثمرون علي الافصاح عن الشركات في التقارير المالية لاتخاذ قرارات مهمة مبنية علي معلومات واضحة وحقيقية بشأن المركز المالي للشركات التي يستثمرون فيها ،فالإفصاح لا يشمل البيانات المالية التي تحدد الأرباح والتدفقات النقدية والتغيرات في قيمة الأصول فحسب (Larcker .et al,2020) بل يشمل أيضا المعلومات غير المالية التي تمكنهم من توقع الداء والمخاطر المستقبلية وذلك لاتخاذهم القرارات الاستثمارية المناسبة والتي تعتمد علي قياس العائد والمخاطر وعليه فإن المشكلة الرئيسية في هذا البحث تتمثل في كيفية الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في ظل تفشى فيروس كورونا

وخاصة أن بعض المعايير نصت على بعض التعديلات في تطبيقات الافصاح بعد تفشى فيروس كوفيد-١٩.

وعلي ذلك يركز البحث حول محاولة التعرف علي أثر جائحة كوفيد-١٩ علي أساليب الافصاح في القوائم المالية باستخدام المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة للإدارة حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من اتخاذ قرارات سليمة استنادا إلي التعرف علي الاجابة عن التساؤل التالي: ما هو أثر فيروس كوفيد-١٩ على أساليب الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية؟ دراسة مقارنة

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من المشكلة التي تعالجها الدراسة في معرفة أثر ممارسات مكافحة فيروس كورونا المستجد على مستوي الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية فى القوائم المالية وبيان أثر ذلك على استمرارية الشركات في سوق العمل، ومدى قدرة مستخدمو التقارير والقوائم المالية و إدراكهم لآثار فيروس كورونا المستجد على الأداء الحالي والمستقبلي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وقدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات والتأكد من صحتها.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف علي أثر ممارسات مكافحة فيروس كوفيد-١٩ علي أساليب الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في القوائم المالية، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها :

- بيان أثر فيروس كورونا علي أداء الشركات الحالي والمستقبلي، والتعرف على مدي قدرة الشركة على الاستمرار
- التعرف علي آثار كوفيد-١٩ وممارسات مكافحته علي الأداء المالي والتشغيلي للشركات عن طريق دراسة مقارنة .

فرض البحث

يتمثل الفرض الرئيسي للبحث فيما يلي:

"لا يوجد اثر ذو دلالة لانتشار فيروس كوفيد-١٩ على أساليب الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية .

منهج البحث

تضمن البحث استخدام كلا من :

- **المنهج الاستنباطي :** الاعتماد على التسلسل المنطقي من الفروض والبديهيات المسلم بها إلى استنتاجات معينة تؤدى إلى تكوين نظريات خاصة محددة المعالم تفسر أوضاع خاصة ، أي يتجه البحث فيه من العام إلى الخاص ، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات المحلية والأجنبية والنظريات ذات الصلة بموضوع البحث.
- **المنهج الاستقرائي:** يستند إلى معالم و حقائق من واقع مفردات معينة أى يتجه البحث فيه من الخاص إلى العام، حيت تقوم الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.
- **أدوات البحث: تمثلت فيما يلي :**

١. استخدام التحليل الوصفي لعناصر القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ومقارنة قوائمها المالية في ظروف مختلفة .
٢. التحليل البياني لبعض المؤشرات المالية وتحليل السلاسل الزمنية.

خطة البحث :

تم تناول البحث من خلال محاور في فرعين كما يلي :

الفرع الأول : الاطار النظري:

١. **المحور الاول:**
تناول الباحث الدراسات السابقة التي بينت مدي تأثير فيروس كوفيد-١٩ علي اقتصاديات الأعمال في مصر والدور الحكومي علي أساليب الافصاح المحاسبي.
٢. **المحور الثاني:** تحليل لأثر الاعتبارات المالية وغير المالية لدي الادارة أثناء انتشار فيروس كوفيد-١٩ .

الفرع الثاني: دراسة مقارنة.

الفرع الأول : الاطار النظري للدراسة

المحور الأول : تناول الباحث الدراسات السابقة التي بينت مدي تأثير فيروس كوفيد-١٩ علي اقتصاديات الأعمال في مصر والدور الحكومي علي أساليب الافصاح المحاسبي.

١. تأثيرات فيروس (COVIED-19) اقتصاديا

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة حول تداعيات فيروس كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي شملت معدل النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وأسعار الصرف والفائدة على الجنيه المصري، وكذلك على التجارة الخارجية بما فيها الواردات والصادرات السلعية غير البترولية (دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء نوفمبر ٢٠٢٠)

بالإضافة إلي بيانات عن آثار الجائحة على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال تَعَقُّب حركة مؤشرات الإنتاج الكلي والرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية

ومؤشر مديري المشتريات، فضلاً عن تتبع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي لخمسة قطاعات إنتاجية رئيسية وهي: الإسمنت، وحديد التسليح، والسكك الحديدية، وقناة السويس، والسياحة، وكذلك صافي الاحتياطات كمؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأخيرا تناول التأثير على اداء البورصة.

هذا ويشير بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى التطورات الحالية التي شهدتها أهم تلك المؤشرات عقب انحسار ذروة المرض، وذلك وفقاً لأحدث بيانات رسمية متاحة. وقد شهدت الفترة من بداية الجائحة وحتى الأسبوع الثالث تقريبا من شهر يونيو ٢٠٢٠ نموا في معدل حدوث الاصابات ، في حين شهد الأسبوع الأخير من يونيو ٢٠٢٠ انتهاء مرحلة التوسع الوبائي وبداية انحسار الأزمة مع اتجاه معدل حدوث الإصابات المؤكدة نحو الانخفاض، وقد بلغ تقدير معدل النمو اليومي للإصابات المؤكدة بكوفيد-١٩، قبل ذروة الجائحة نحو ٥,٣% يوماً، وفترة المضاعفة قبل الذروة بلغت ١٣,٢ يوماً، وبعد تجاوز الذروة حتى الآن نحو – ٣,٠%، كما بلغ تقدير فترة النصف – والتي تقيس عدد الأيام التي ينخفض فيها المعدل التراكمي للإصابات المؤكدة بالفيروس بمقدار النصف – حوالي ٢٢،٩يوماً.

ويمكن تناول أثر فيروس كوفيد-١٩ من خلال العناصر التالية : (بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يونيو ٢٠٢٠)

م	اسم العنصر	الأثر
أ	سعر الصرف	شهد الجنية المصري انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠٢٠ بلغ نحو ١,٨% من قيمته، وذلك تزامنا مع تراجع تدفقات الدولار نتيجة لعدة أسباب منها على سبيل المثال انخفاض الصادرات السلعية بمعدل ٣٩,٤ % في نفس الفترة. وقد تفاقم الأثر السلبي على قيمة الجنيه جراء تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ بانتشار الفيروس والانخفاض الكبير في أعداد السائحين والليالي السياحية مع إغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية...الخ، مما ساهم في تراجع إيرادات مصر من النقد الأجنبي.وبالتالي التأثير علي مستوي الربحية للشركات العاملة في أسواق المال بما يؤثر علي مدي توضيح القوائم

		المالية للمركز المالي للشركات خلال الأزمة
ب	ايرادات قناة السويس	انخفضت إيرادات قناة السويس بالدولار الأمريكي ابتداء من أبريل ٢٠٢٠ مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين ٢٠١٨ و٢٠١٩ نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة. بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدني مستوي (7.5%-) في شهر مايو ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (٤,٥% و ٦,٠%) على التوالي. ويمكن تحديد التأثير الحقيقي للجائحة على قطاع قناة السويس بالنظر للتغير في الحمولات الصافية وعدد السفن العابرة للقناة قبل وبعد فبراير ٢٠٢٠، حيث انخفضت الحمولات من ١٠١,٨ مليون طن إلى ٨٤,٢ مليون طن، وانخفضت أعداد السفن من ١٧٣١ إلى ١٣٨١ سفينة خلال الفترة أبريل-يونيو ٢٠٢٠ .
ج	ايرادات السياحة	لحق ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من ٠,٩ مليون سائح في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٠,٠ مليون سائح في إبريل ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض ١٠٠%.
د	السكك الحديدية	أما قطاع السكك الحديدية فقد انخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة ٥٥,٧% خلال الفترة من فبراير-أبريل ٢٠٢٠.
هـ	الاحتياطي الصافي	انخفض صافي الاحتياطات الدولية بقيمة ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة من فبراير-مايو ٢٠٢٠. تراجع صافي الاحتياطيات الدولية الشهري مع تفشي الجائحة في مصر حيث بلغت معدلات الانخفاض الشهرية حوالي ١١,٩%، ٧,٧% في مارس وأبريل ٢٠٢٠، قبل أن ينخفض ذلك المعدل إلى ٢,٨% في مايو ٢٠٢٠.

و	التجارة الخارجية	شهد معدل التغير السنوي للواردات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) أقصى انخفاض له منذ يناير ٢٠١٩ في أشهر فبراير وأبريل ومايو ٢٠٢٠ بمعدلات تصل إلى ٢٥,٥% و٣٥,٠% و٣٥,٨% على التوالي. بينما تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) بمعدل ١٩,٩% و٣٦,٠% في أبريل ومايو ٢٠٢٠ على التوالي.
ز	البورصة المصرية	انخفض مؤشر البورصة المصرية انخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري مارس ومايو حيث أغلق عند ٩٥٩٣,٩ و١٠٢٢٠,١ نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير ٢٠١٩. ومن الجدير بالذكر عدم تأثير الجائحة على قيمة وحجم التداول وحجم العمليات في البورصة المصرية حتى شهر أبريل ٢٠٢٠، والذي شهد تحسناً ملحوظاً في أداء البورصة مقارنة بالشهر المناظر في عام ٢٠١٩ نتيجة للحزم التحفيزية التي قدمتها الحكومة مما يوضح مدي التأثير علي ربحية المستثمرين ومدي قيام الشركات بعمل الايضاحات التي تبين تأثير الأزمة بما يتفق مع معايير الافصاح

و نتيجة لما تقدم يتعين علي ادارة الشركات النظر بعناية في تأثير كوفيد-١٩ على كل من القوائم المالية الدورية والسنوية حيث أصبح التأثير كبيرًا لدي العديد من الشركات. ويشير هذا الاتجاه إلى أن الآثار المحتملة الناجمة عن الوباء على الحسابات السنوية في مصر يمكن اعتبارها "أحداثًا لاحقة".

٢. الدور الحكومي :

أحدث فيروس كورونا كوفيد-١٩ تأثيرًا سلبيًا لا مفر منه على الاقتصاد المصري ، والذي يخضع قياسه لمستوى عالٍ من عدم اليقين. هذه الحقيقة تجبر العديد من الحكومات ، بما في

ذلك الحكومة المصرية ، على اتخاذ تدابير تقييدية استثنائية وتخفيض جذري في النشاط الاقتصادي لاحتواء الانتشار.

فاشتملت تدابير منع انتقال الفيروس الحد من حركة الأشخاص ، وتقييد الرحلات الجوية وغيرها من السفر ، وإغلاق الشركات والمدارس مؤقتًا ، وإلغاء الأحداث. سيكون لهذا تأثير فوري على الأعمال التجارية مثل السياحة والنقل والتجزئة والترفيه. سيبدأ أيضًا في التأثير على سلاسل التوريد وإنتاج السلع في جميع أنحاء العالم ، ومن المرجح أن يؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على العديد من السلع والخدمات. ومن المحتمل أيضًا أن تتأثر كيانات الخدمات المالية (مثل البنوك التي تقرض الكيانات المتضررة ، وشركات التأمين التي توفر الحماية للأفراد والشركات المتضررة ، والصناديق أو المستثمرين الآخرين الذين يستثمرون في الكيانات المتضررة).

وبالتالي تفاعلت الحكومات في جميع أنحاء العالم مع تأثير كوفيد-١٩ من خلال مجموعة متنوعة من التدابير ، بما في ذلك التخفيضات الضريبية والعطلات ، وفي بعض الحالات ، الدعم المحدد للشركات ، حتى تتمكن هذه الشركات من دعم عملائها. يجب أن تنظر الإدارة فيما إذا كان هذا النوع من المساعدة التي يتم تلقيها من الحكومة يفي بتعريف المنحة الحكومية في معيار المحاسبة الدولي ٢٠ ، "المنح الحكومية". يجب تطبيق الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٢٠ على المنحة الحكومية (PWC، 2020)

كما وفرت **منظمة الصحة العالمية** مؤخرا مجموعة مبادئ توجيهية حول كيفية زيادة خدمات الصحة والخدمات المساندة بفعالية للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ويمكن توزيع الإجراءات المحددة في المبادئ التوجيهية في ثلاث ركائز كما يلي (منظمة الصحة العالمية المبادئ التنظيمية الصادرة عن المنظمة بشأن دعم السياسات والنظم الصحية ٢٠١٩)

أولا :المتابعة/الرقابة: تشمل هذه الركيزة أنشطة تقصي حالات العدوى المبكرة التي تظهر داخل البلد إلى جانب متابعة احتمالات ظهور "حالات واردة من الخارج" في المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية. وتتطلب هذه الأنشطة توفير الموارد الازمة بدءا من الموظفين ووصولا إلى أجهزة قياس درجة حرارة الأفراد، فضلا عن تعزيز المختبرات الوطنية لتسهيل إجراء الفحوص، ووضع بروتوكولات واضحة .واجراءات التواصل بشأن المخاطر على الصحة العامة.

ثانيا :الاحتواء/المنع: تتضمن الإجراءات المبكرة لعمليات رصد من هم على اتصال بالمصابين .والمشاركة المجتمعية، وتنفيذ إجراءات الحجر الصحي، وعزل الحالات المصابة.

ثالثا :التخفيف/العلاج: وتشمل هذه الركيزة الأنشطة المتعلقة بعلاج الحالات التي تم اكتشافها، وتقتضي هذه الأنشطة سرعة توافر الكوادر الطبية، والمعدات، والأدوية.

المحور الثاني: تحليل لأثر الاعتبارات المالية وغير المالية للإدارة أثناء انتشار فيروس كوفيد-١٩ علي أساليب الافصاح المحاسبي

أولا: الاعتبارات المالية :

١. التدفقات النقدية:

بالنظر الى الاعتبارات المالية يمكن النظر في قائمة التدفقات النقدية حيث أن جزءا منها يمثل **التدفق النقدي للشركة** وهو المتمثل في التدفقات النقدية التشغيلية فتصف قائمة التدفقات النقدية التغييرات في مقدار النقد والنقد المعادل لدى الشركة. ولكن هذا لا يمثل الربح والخسارة ، واللذان يتم تفصيلهما في قائمة دخل الشركة. إن خلاصة قائمة التدفق النقدي هي ببساطة صافي التغيير في الأموال المتاحة لدفع فواتير الشركة. تنقسم البنود الواردة في بيان التدفقات النقدية إلى ثلاثة مجالات عامة: أنشطة التشغيل والأنشطة الاستثمارية والأنشطة المالية. المصروفات في قائمة التدفق النقدي هي عناصر تقلل من مبلغ النقد المتاح (Frank,2020).

وأشارت شركات (Delloitte,2020) إلي خضوع التدفقات النقدية للمتغيرات التي تؤثر على الصحة المالية للشركة. فرأت أن تقليل التكاليف المتغيرة غالبًا ما يكون طريقة أسرع لتقليل التدفقات النقدية الخارجة على الفور بدلاً من التركيز على التكاليف الثابتة. بالطبع ، هناك أدوات تقليص التكلفة المتغيرة النموذجية ، مثل فرض حظر السفر والقيود غير الضرورية للاجتماعات (والتي قد تكون موجودة بالفعل كطريقة لإدارة سلامة الموظفين) ، وفرض تجميد التوظيف ، ووضع قيود على الإنفاق التقديري مثل الترفيه والتدريب. عندما يكون العمل خط تكلفة كبير في عملك ، يجب أن تفكر في السبل التي قد تساعد في تقليل

الإنفاق لتجنب الوصول إلى موقف يتطلب تسريح العمال. فعلى سبيل المثال ، من الممكن البحث عن فرص لتقليل العمالة التعاقدية وإعادة توزيع العمل على قوة العمل الدائمة . وايضا من الممكن تشجيع الموظفين على أخذ أرصدة الإجازات المتاحة لتقليل الالتزامات في الميزانية العمومية. وإذا لزم الأمر ، من الممكن تقديم إجازة طوعية ، أو حتى غير طوعية ، بدون أجر للحفاظ على النقود.

وأوضحت دراسة (Adkins,W. 2020) أن الشركات معرضة لخطر مواجهة اضطرابات سلسلة التوريد بسبب النقص في المواد الخام وأجزاء المكونات. من المرجح أن تحتاج معلومات المخزون إلى التحديث لتعكس التقلب المتزايد في جانب العرض والطلب ، والذي سيكون له تأثير على زيادة مستويات المخزون الإجمالية ، على افتراض أن ذلك ممكن. في الوقت نفسه ، ستفكر الشركات في تأمين مخزون إضافي ، أو مخزون استراتيجي ، كعازل إضافي ضد التأثير المحتمل لاضطراب سلسلة التوريد الممتد أو الأوسع نطاقاً. وفي الوقت نفسه أيضًا ، من منظور التدفق النقدي ، قد تفكر الشركات في اتخاذ إجراءات لتقليل مخزونات السلع التامة الصنع ، خاصة في المنتجات القابلة للتلف، حيث تمثل النفايات اعتبارًا مهمًا ويظل الوصول إلى الأسواق صعبًا ، وكل ذلك لمواجهة الظروف المالية التي نتجت عن ظهور كوفيد-١٩ والتي أثرت علي الكثير من مناحي الحياة.

٢. الاعتراف بالإيراد

قد تنخفض مبيعات وإيرادات المنشأة نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وذلك نتيجة لاتباع الخطوات المتخذة من قبل الحكومة للسيطرة على الفيروس. ومع ذلك يمكن أن يكون هناك أيضًا تأثير على الافتراضات التي تضعها الإدارة في قياس الإيرادات من السلع أو الخدمات التي تم تسليمها بالفعل ، وعلى وجه الخصوص ، على قياس المقابل المتغير (PWC,2020). يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ ، الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء ، مقابلًا متغيرًا يتم الاعتراف به فقط عندما يكون من المحتمل جدًا أن المبالغ المعترف بها لن يتم عكسها عند حل حالة عدم اليقين (IFRS,2011).

ثانيا: الاعتبارات غير المالية :

يتعين على العديد من الشركات النظر في الضعف المحتمل للأصول غير المالية. حيث يتطلب المعيار المحاسبي الدولي ٣٨ (IFRS 38) الشهرة والأصول غير الملموسة غير المحددة العمر ليتم اعادة تقييمها واختبارها من أجل الانخفاض في القيمة كحد أدنى كل عام ، والأصول غير المالية الأخرى عندما يكون هناك مؤشر على احتمال انخفاض قيمة الأصول. من الواضح أن توقف العمليات مؤقتًا أو المعاناة من انخفاض فوري في الطلب أو الأسعار والربحية الناتجة من الأحداث التي قد تشير إلى انخفاض القيمة. من المرجح أن يؤثر انخفاض النشاط الاقتصادي وانخفاض الإيرادات على أي كيان تقريبًا وقد يشير أيضًا إلى انخفاض القيمة.

و قد أشارت دراسة (Alao, B. B., & Gbolagade, O. L. 2020) إلي أنه يجب على الإدارة النظر فى الأمور التالية :

١. من المرجح أن يؤدي فيروس كوفيد-١٩ والتدابير المتخذة للسيطرة عليه إلى تقليل التدفقات النقدية المستقبلية ، أو زيادة تكاليف التشغيل والتكاليف الأخرى ،(على سبيل المثال ، انخفاض سعر سهم المنشأة بحيث تكون القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية) هي مؤشر على انخفاض القيمة مما يتطلب إعادة تقييم الشهرة والأصول غير الملموسة غير المحددة العمر لاختبارها خارج الدورة السنوية أو الأصول الأخرى.
٢. يجب أن يتم تحديث الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار انخفاض القيمة لتعكس التأثير المحتمل لـ كوفيد-١٩ .
٣. يجب مراجعة الميزانيات والتنبؤات والافتراضات الأخرى من تاريخ سابق لاختبار انخفاض القيمة ، والتي تم استخدامها لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل ، لتعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية العمومية ، وعلى وجه التحديد لمعالجة المخاطر المتزايدة وعدم اليقين ؛

كما أشارت دراسة(Balsalobre – Lorente, D., etal.,2020) أن يجب على الادارة مراجعة العوامل المستخدمة لتحديد معدل الخصم ، ومع ذلك يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد ، لتعكس تأثير الفيروس والتدابير المتخذة للسيطرة عليه (على سبيل المثال ، المعدل الخالي من المخاطر ومخاطر البلد ومخاطر الأصول) . يجب تعديل معدل الخصم

المستخدم في نهج واحد للنتائج المتوقعة لدمج المخاطر المرتبطة بـ كوفيد-١٩. يجب أن تضمن الإدارة أن المخاطر المناسبة تنعكس إما في التدفقات النقدية أو في معدل الخصم.

وأشار (PWC,2020) إلي أنه قد يكون من الضروري تخفيض المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها. كما أشار (Charles,2020) إذا عانت الشركة من انخفاض في الإيرادات أو تعطلت في سلاسل التوريد ، فيجب التفكير في تعديل القيمة الدفترية للمخزون بخفضها. وقد تنتج الخسائر عن تجاوز تواريخ انتهاء الصلاحية أو البيع ، أو التدهور المادي ، أو التقادم ، أو تغيرات الأسعار. فيتطلب معيار المحاسبة الدولي ٢ ، "المخزون" ، إدراج نفقات الإنتاج غير المباشرة الثابتة في تكلفة المخزون بناءً على الطاقة الإنتاجية العادية. ويجب على الشركات تقييم أهمية أي عمليات شطب وما إذا كانت تتطلب الإفصاح وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ٢ (PWC,2020).

- من العناصر أيضا التي يجب على الادارة أخذها في الاعتبار أثناء اعداد القوائم المالية (المخصصات والالتزامات المحتملة) والتي عرفها معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة". ويعد اضطراب سلسلة التوريد العالمية من الآثار الرئيسية لانتشار (كوفيد-١٩). ومثال علي ذلك عندما يكون لشركة التصنيع عقودًا لبيع البضائع بسعر ثابت ، وبسبب انهيار عمليات التصنيع الخاصة بها ، فإنها غير قادرة على إنتاج البضائع بنفسها دون شرائها من مزود طرف ثالث بسعر أعلى بكثير.
- لذلك قد تتسبب شروط العمل في ظل فيروس كوفيد-١٩ في أن تكون بعض العقود المستقبلية غير فعالة ، مما يجعل من الضروري إنشاء مخصص لمبلغ الخسارة الناتجة. يمثل بند العقد غرامة أقل لإنهاء العقد أو صافي تكلفة إتمام العقد بالقيمة الحالية (EY, March 2020).
- قد بدأ كوفيد-١٩ كأزمة صحية عامة بحته ، الا أن الاجراءات الحكومية التي اتخذتها العديد من الدول لمكافحة الوباء أثرت علي الأسواق المالية والاستقرار المالي ويتساءل المراقبون إلي متي ستستمر هذه الأزمة وما اذا كانت تحولية أم مجرد اضطراب زمني (Alexandrovich,2020) ، مما يوضح أهمية التزام الشركات بالإفصاح الكامل عن الأنشطة المالية التي تتم وذلك للحفاظ من ناحية علي المساهمين وحقوقهم وأيضا للحفاظ علي المركز المالي للشركة عن طريق الافصاح عن الأداء أو الاساليب التي اتخذتها الشركات لمواجهة هذه الجائحة.

الفرع الثاني: الدراسة المقارنة.

يعد كوفيد-١٩ أحد أسباب ظاهرة عدم التأكد بشأن المستقبل، وعند التعامل مع حالة عدم اليقين التي تطرحها ظروف تفشي كوفيد-١٩ ، يجب على معدي القوائم المالية اتخاذ الاحتياطات المهنية اللازمة وإجراء الإفصاحات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية بناءً على معلومات عالية الجودة . في الواقع ، يجب على المنشأة في نهاية فترة التقرير الإفصاح عن مدى التأثيرات المحتملة لعدم اليقين (SOCPA ، أبريل ٢٠٢٠).

بالنسبة لأساليب الافصاح والعرض للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أثناء انتشار فيروس كوفيد-١٩ يتطلب الأمر الإفصاح عن الافتراضات المستقبلية والمصادر الأخرى لعدم التأكد المتوقع في نهاية فترة التقرير ، والذي من المرجح أن يؤدي إلى تعديل جوهري للمبالغ الدفترية للأصول والالتزامات للسنة المالية التالية. يجب وصف الإفصاحات بطريقة تسمح للمستخدمين بفهم المستقبل والمصادر الأخرى لعدم اليقين المقدر في القوائم المالية وقرارات الإدارة وذلك اعتمادًا على طبيعة الافتراض والظروف الأخرى ، حيث يمكن أن يختلف نوع ونطاق المعلومات المقدمة.

أولا: القوائم المالية الدورية /المستقبلية :

ستظهر آثار ظروف فيروس كوفيد-١٩على المنشآت المدرجة في السوق المالية (الملزمة بإعداد قوائم مالية أوّلية)اعتبارا من الربع الأول لعام ٢٠٢٠. ومن المهم التأكيد على أن الاعتبارات السابق الإشارة إليها تنطبق على التقرير المالي الأولي كما هي منطبقة على التقرير السنوي، ولا توجد في المعايير الدولية استثناءات تتعلق بالإثبات أو القياس في القوائم المالية الأولية، فالفترة الأولية ما هي إلا جزء من سنة مالية أكبر.

حيث يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة رقم 34 (التقرير المالي الأوّلي) على أن مبادئ إثبات الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها المطبقة في القوائم المالية السنوية بما في ذلك مبادئ إثبات وقياس الخسائر من تخفيض قيمة المخزون أو إعادة الهيكلة أو الهبوط، إلا أنه مراعاة لاعتبارات توفير المعلومات في

الوقت المناسب وللتكلفة المصاحبة ولتجنب تكرار معلومات تم التقرير عنها سابقا قد تختار أن توفر معلومات أقل في التواريخ الأولية بالمقارنة مع قوائمها المالية السنوية.

ويعرف المعيار الدولي للمحاسبة رقم 34 الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي بأنه يشمل القوائم المالية المختصرة والإيضاحات التوضيحية المختارة .ويُقصد من التقرير المالي الأولي أن يوفر تحديثا لآخر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية .ومن ثم، فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم التقرير عنها سابقا. حيث ينص المعيار على أنه يجب على المنشأة أن تدرج في تقريرها المالي الأولي توضيحا للأحداث والمعلومات التي تعد مهمة لفهم التغيرات في المركز المالي وأدائها منذ نهاية آخر فترة تقرير سنوية .ولعل الفترة الأولية الأولى التي تعرض فيها آثار ظروف فيروس كوفيد-١٩ قد تكون ذات أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها المنشآت خلال الأشهر القليلة الأولى لانتشار الفيروس، مما يلزم معه بذل العناية اللازمة بشأن الأنشطة والأحداث والظروف التي مرت بها المنشأة منذ نهاية الفترة السابقة.

ثانيا: العناصر الواجب الافصاح عنها فى ظل انتشار فيروس COVIED-19

١. أشارت (Scopa,2020) يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ من المنشآت الإفصاح عن التغييرات الهامة في الافتراضات وتأثير التغييرات على القوائم المالية مقارنة بتلك الواردة في الفترة السنوية السابقة، على سبيل المثال ، فيما يتعلق بـ:

- انخفاض قيمة الأصول غير المالية.
- انخفاض قيمة الأصول المالية.
- عدم اليقين المستمر.
- و قياسات القيمة العادلة.

٢. بغض النظر عن النهج المحاسبي الذي يتبعه المقترض ، إذا كان قرض المشاركة بين القطاعين العام والخاص جوهريًا في القوائم المالية ، يجب على المقترض الإفصاح في الحواشي عن كيفية حساب قرض الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأين يتم عرض المبالغ ذات الصلة في القوائم المالية ، بما في ذلك في بيان التدفقات

النقدية. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المقترض أن يأخذ في الاعتبار متطلبات الإفصاح المحددة للإرشادات المحاسبية ذات الصلة المطبقة على قرض الشراكة بين القطاعين العام والخاص (IAS 20)(Frank,2020)

٣. بموجب ASIC 2020 ،بالنسبة للمخاطر والشكوك ، يتعين على المنشآت تقديم إفصاحات نوعية حول المخاطر والشكوك التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المبالغ الواردة في القوائم المالية على المدى القريب (أي في غضون عام واحد من تاريخ القوائم المالية). قد تحتاج المنشآت إلى تقييم ما إذا كان من الضروري تضمين إفصاحات محددة تتعلق بالمخاطر والشكوك التي قدمها كوفيد-١٩ ، بما في ذلك الإفصاحات عن التقديرات المحاسبية الهامة ونقاط الضعف بسبب التركيزات في البائعين أو العملاء.

٤. بالإضافة إلى ذلك ، أشارت دراسة Levy, H. B. (2020) أن يجب الإفصاح في القوائم المالية على المزايا التي حصلت عليها العديد من المنظمات في عام ٢٠٢٠ والتي كانت غير نمطية. قد تكون هذه الفوائد نتيجة لقانون ما، بما في ذلك استلام القروض أو المزايا الضريبية أو الإعفاء من متطلبات GAAP .

٥. علاوة على ذلك ، فيما يتعلق بالإجراءات المالية غير المتوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ، قد تحتاج الشركات إلى تحديد ما إذا كانت ستتحمل التكاليف "المرتبطة بـ COVID". ينبغي النظر في ضمان إدراج الإفصاح المناسب في الإيداعات التنظيمية لتحديد هذه التكاليف بشكل كافٍ. يجب أن يكون المسجلين مستعدين لوصف ما إذا كانت التكاليف أو التعديلات مرتبطة بشكل مباشر بـ كوفيد-١٩ وما إذا كان من المحتمل تكرار أي تعديلات جديدة (GRANT,2020).

وبناء علي العرض السابق يري الباحث ان التزامن مع التحضير الدقيق والمراجعة الجيدة للقوائم المالية ، ستحتاج الشركات إلى تقييم العديد من متطلبات الإفصاح المحتملة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ، بما في ذلك الخسائر الطارئة ، والمخاطر والشكوك ، والتخلص من الأصول ، وتعديلات أو إعفاءات الديون ، والأحداث اللاحقة ، والاستمرارية.

والنتيجة لما تقدم كما يرى الباحث هي أن متطلبات الإفصاح الحالية " تحتاج إلى التغيير ولكن هناك حاجة إلى تطوير أو اجراء تعديل في أساليب تطبيق متطلبات الإفصاح من قبل المُعِدين والمراجعين بما يتماشى مع التغيرات المتلاحقة نتيجة لانتشار

الفيروس. واستنادا إلي هذه النتيجة قام الباحث بالاطلاع علي القوائم المالية المنشورة لعدد من الشركات المقيدة خلال فترة الجائحة للوقوف علي مدي قيام هذه الشركات بالإفصاح عن مركزها المالي خلال الفترة من ٢٠١٩ حتي ٢٠٢١ أي قبل وخلال جائحة كوفيد-١٩ وركز الباحث علي ثلاثة قطاعات هي :

- قطاع العقارات.
- قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.
- قطاع المقاولات.

حيث تم اختيار عينة من كل قطاع عينة من الشركات السابقة قام الباحث بعرضها وتحليل بياناتها وعمل مقارنة للوقوف علي مدي قيام هذه الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة كما يلي:

من خلال استقراء القوائم المالية للعديد من الشركات مقسمه علي ثلاث قطاعات (العقارات –المقاولات والانشاءات–الاتصالات والتكنولوجيا) كما هو موضح بملحق البحث تبين مدي تأثير كوفيد-١٩ علي مجريات العناصر المالية ومدي ايضاح وافصاح هذه الشركات عن حجم الأضرار التي لم بها جراء الاجراءات الاحترازية الخاصة ب كوفيد – ١٩ من حظر واغلاق وعزوف الكثير من العملاء عن التعامل، وأيضا الخسائر التي المت بالشركات كما سنوضح لاحقا . من خلال عرض القوائم المالية لهذه القطاعات وبيان الخلل الحادث فيها وذلك بالاستعانة بالخرائط البيانية للمقارنة بين القطاعات الثلاثة التي توضح الاختلاف بين الشركات في كل قطاع وأيضا نسب التغير، مما يؤيد الرأي بأن الشركات لم تفصح بشكل كامل عن جميع ما تم داخلها ، وقد قام الباحث بالمقارنة بين هذه الشركات من خلال قوائمها المالية المنشورة وركز علي ٧ عناصر للمقارنة باعتبارها العناصر الأكثر تأثيرا في تحديد المركز المالي للشركة والتي تحظي باهتمام المساهمين وهي:

١. اجمالي الأصول
٢. اجمالي الالتزامات
٣. صافي الأرباح أو الخسائر (الأداء المالي) ، (قائمة الدخل)
٤. التغير في حقوق الملكية

٥. صلفي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٦. صلفي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٧. صلفي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

تبين من الدراسة ما يلي:

أولا : قطاع العقارات :

قام الباحث بعرض وتحليل بيانات العديد من الشركات كما هو موضح بالرسم البياني أو بالقوائم المالية والمرفقة في نهاية البحث بالنسبة لقطاع العقارات وقام الباحث بالمقارنة بين الميزانيات الخاصة بالأعوام من ٢٠١٩ حتي ٢٠٢١ لثلاث شركات هي إعمار مصر و أوراسكوم للتنمية والمصريين للاستثمار .

بالنسبة لإجمالي الأصول شهدت شركة اعمار مصر زيادة في حجم الأصول بما يتعارض مع ما هو متوقع من انخفاض نتيجة لتداعيات كوفيد-١٩ حيث أثرة علي كل مناحي الأعمال بكل أشكالها (تجارية –صناعية–خدمية) ما حدث كان العكس فقد سجلت الشركة بقوائمها المالية المنشورة كما يلي: المبالغ بالألف جنيه

السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
حجم الأصول	٣٧٩،٨٨٦،٢٥	٤٥٠،٣٦٢،٥١٦	٥٧٠،٢٨٩،٩٣٦

يتبين عدم الافصاح الكامل عن حجم الاصول والتي بطبيعة الحال كان لابد من انخفاضها، بالنسبة للخصوم فقد كانت نسية التغير عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ١٥% /٨,٨٤% علي التوالي مما يوضح أن الشركة في سبيل الحفاظ علي المساهمين و استثماراتهم لم تسجل المبالغ الفعلية للخصوم . من اللافت للنظر أن هذه الشركة في خلال عرضها لصافي الأرباح الناتجة عن عام ٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١ تبين وجود فارق كبير فصافي الأرباح في عام ٢٠١٩(٥١٤،٢٩٨،٠٠٢ ج) ولم تكن جائحة كورونا قد بدأت وخلال عام ٢٠٢٠ وهو الأسوء حققت الشركة معدلات ربحية بمقدار ٧٣% كما هو مرفق بالتحليلي البياني لاحقا حيث سجلت (٥٨١،٥٩٣،٩٠١)مما يبين تضارب أو زيادة كبيرة

في مقدار صافي الربح بما لا يتناسب مع الظروف المحيطة والمتمثلة في تأثير كوفيد – ١٩ ويبين ذلك عدم اتباع الشركة لمتطلبات الافصاح العادل والكامل عن ما يتم داخل الشركة أمام الجمعية العمومية بما لا يحقق الحماية لحقوق المساهمين.

بالنظر أيضا إلي القوائم المالية المنشورة للشركة عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢١ توضح أن صافي التدفقات النقدية سواء التشغيلية أو التمويلية أو الاستثمارية انخفض بصورة ملحوظة مما يثبت عكس ما ورد سابقا من ارتفاع معدل صافي الربح أو حجم الأصول وهذا دليل واضح علي عدم الافصاح الكامل والعادل عن المركز المالي للشركة خلال آخر ثلاث سنوات .اتضح أيضا عزوف وامتناع بعض الشركات عن نشر وعرض قوائمها المالية للعام ٢٠٢٠ كما هو حادث في شركة أوراسكوم للتنمية مصر وهذا يعد مخالفة واضحة لمبدأ الافصاح وهو أحد أركان الحوكمة وهناك فئة قليلة هي التي اتضح من خلال عرضها للقوائم أنها أفصحت بشكل واضح عن حجم الخسائر التي حدثت جراء تداعيات كوفيد-١٩ منها شركة بورتو جروب كما هو واضح من خلال القوائم المالية المرفقة مدي التأثير الحادث علي حجم الأصول واجمالي الخصوم وصافي الأرباح حيث أظهرت صافي خسائر خلال العام ٢٠٢٠ ،٢٠٢١ وهيا شركة كبيرة من شركات قطاع العقارات مما يثبت أن أغلب الشركات لن تكن لديها القدرة علي الافصاح عن مركزها المالي بصورة تحمي حقوق المساهمين

ثانيا : قطاع المقاولات :

بعض الشركات التي أفصحت عن الحجم الحقيقي للمركز المالي خلال الثلاث سنوات للمقارنة وذلك تبين من الايضاحات التي قامت بها هذه الشركات في قوائمها المالية المرفقة بالبحث . بالمقارنة بين شركتين في قطاع المقاولات والانشاءات تبين وجود تقارب كبير في معدلات ونسب التغير في حجم الأصول كما يلي :

بيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
شركة الفنار	١٧,٢٠٠,١٣٥	١٤,٣٠١,٣١٨	٢٤,٦٧٨,٧٦٧
شركة ايكون	١,٢١٠,٧٤١٣٧ ١	٢,٣٤١,٨٧٩,٠١١	٩٢١,١٤٩,٥٩٧

كما نلاحظ أن شركة الفنار خلال عام ٢٠٢٠ بلغ حجم الانخفاض مقدار ٣ مليون جنيه عن العام السابق ويعد نتيجة طبيعية للظروف الحادثة في حين أن شركة ايكوان وهي شركة في نفس المجال وبالتالي متأثرة بنفس الظروف زاد حجم أصولها بمقدار الضعف مما يبين التباين في الافصاح بين الشركات ومدي عدالتها في عرض الحقائق والمعلومات المالية التي تفيد المساهمين وتوضح لهم المركز المالي ومقدار الربحية التي يحصلون عليها . و بالنسبة لصافي الأرباح أو (الخسائر) فقد كانت كما يلي :

بيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
شركة الفنار	٩٩٤,٦٢٤	(٦٩,٩٢٣)	١,٥٩٧,٨٥٥
شركة ايكوان	٦,٦٠٥,٥٥٨	٣٦,٢٠٣,٨٦١	١٢,٤٩٨,٨٢٠

لاحظ أن شركة الفنار حققت خسائر خلال ذروة الجائحة ثم ارتفعت أرباحها خلال عام ٢٠٢١ مما يبين بوضوح تأثير الجائحة علي حجم الأعمال ومستويات الربحية بينما شركة ايكوان وهي شركة في نفس القطاع تضاعفت حجم الربحية بست أضعاف وهذا يتنافى تمام مع حجم الجائحة والاجراءات الاحترازية المطبقة وبالتالي يدل ذلك علي مدي التفاوت في الافصاح عن المركز المالي لهذه المؤسسات بالخلاف لما هو حادث خلال الأزمة وتداعياتها علي الاقتصاد بصفة عامة وخاصة في قطاع مثل المقاولات والذي يعتمد بصورة أساسية علي العمالة والتي كانت نتيجة للحظر غير متوفرة وبالتالي معدلات الاتمام لم تكن في صالح هذه المؤسسات .

ثالثا : قطاع الاتصالات والتكنولوجيا:

أظهرت القوائم المالية لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا علي الرغم من أن هذه الشركات علي وجه التحديد تعتبر الحصان الرابح خلال أزمة كوفيد-١٩ نظرا للإجراءات الحظر المطبقة والتي أحجمت الكثير من العملاء والمواطنين عن التعامل المباشر مع كل القطاعات سواء الصناعية والتجارية والخدمية فقد اتسمت تلك المرحلة بالطهور الواضح للتعامل عبر الانترنت online trade مما أسفر عنه زيادة حجم الايرادات وارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات مما جعلها تصبح الشركات الأكثر ربحية والأكثر انتشارا وأكبر مثال علي ذلك amazon حيث تضاعفت الربحية بشكل كبير فشركة amazonحققت خلال عام ٢٠٢٠ ارباح بلغت ٣٨ مليار دولار وذلك لزيادة عدد المتسوقين عبر الانترنت

ضاعف ذلك من أرباح الشركة ثلاث مرات مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩ وباقي الشركات مثل فيسبوك – الفا بيت الشركة الام google

حيث أن شركات الاتصالات والتكنولوجيا لم تعاني من مضاعفات أزمة كوفيد-١٩ إلا أن القوائم المالية المنشورة لبعض الشركات تبين تأثر واضح للأزمة مما يبين عدم رغبة هذه الشركات في الافصاح الكامل عن حجم الربحية وذلك لما يحمل في طياته زيادة نسبة الربحية علي السهم وزيادة حجم الضرائب المفروضة علي حجم أعمال الشركة وأيضا بنية تكوين احتياطي لمواجهة الظروف اللاحقة ان وجدت . وبغض النظر عن نوايا الشركات حسنة او سيئة فلابد من اتباع قواعد الحوكمة وركائزها الأساسية من خلال الافصاح عن الموقف الحالي للشركة اين كان ربح او خسارة من باب حماية المساهمين .

عند مقارنة ربحية بعض الشركات خلال فترة الثلاث سنوات (٢٠١٩حتي ٢٠٢١) نجد الاتي :

حجم الربحية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
شركة راية القابضة	٦٤،٢٩٤،٣٣٩	٤٨،٤٣٣،٧٦٢	(١١،١٧٨،٨٠٠)
شركة اي- فاييننس	لم تنشر قوائم	٣٤٤،٧٥٨،٣١٧	لم تنشر قوائم
شركة فوري	٣٣،٦٧٢،٤٠٦	لم تنشر قوائم	٩٠،٥٢٩،٨٠٢
شركة نايل سات	٢٣،٨١٢،٢٧٨	١٩،٥٦٤،٦٦٨	لم تنشر قوائم

التعليق:

مما سبق يتبين أن هناك خلل في اتباع الشركات لمبدأ الافصاح فهناك شركات تعمدت عدم نشر قوائمها المالية لعدم الافصاح بشكل كامل عن ما يدور داخل هذه الشركات فقد عرضت شركة اي- فاينيس أن خلال عام ٢٠٢٠ تأثرت من خلال انخفاض نسبة الربحية وانخفضت صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والتمويلية بصورة كبيرة حيث أن هذه الشركة مسئولة عن التعاملات المالية الحكومية الرقمية ومع الاتجاه لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة وتوجه الدولة علي التحول الرقمي من خلال ذلك لا يمكن للشركة

ان تنخفض ربحيتها دليل علي ذلك قيام الشركة بطرح اسهم في البورصة عام ٢٠٢١ يبين مركزها المالي يفوق ال٤ مليار جنيه .

في حين أن شركة فوري لم تفصح عن القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبالتالي لم تبين تأثير كوفيد-١٩ علي مركزها المالي وحجم التعاملات التي تمت داخل الشركة مع العلم أن الشركة حققت صافي ربح خلال عام ٢٠٢١(٩٠،٥٢٩،٨٠٢) والتي كانت في عام ٢٠١٩ ، ٣٣،٦٧٢،٤٠٦ مما يبين أن أرباح الشركة في زيادة فلم لم تفصح عن حجم تعاملاتها ومركزها المالي .

في حين قامت شركة راية بعرض القوائم المالية لعام ٢٠٢١،٢٠٢٠،٢٠١٩ ومن أول مراجعة لهذه القوائم يتبين الاتساق فيما بينها وعن أنها توضح الصورة الحقيقية لتعاملات الشركة فقد حققت صافي ربح عام ٢٠١٩ (٦٤،٢٩٤،٣٢١) وخلال عام ٢٠٢٠ (٤٨٠،٤٣٣،٧٦٢) مما يبين انخفاض الأرباح نتيجة ل كوفيد-١٩ ومدي تأثير علي كل مناحي الاقتصاد بصورة عامة ولكن مع ذلك فان المتعارف عليه أن شركات الاتصالات والتكنولوجيا هي الحصان الرابح الذي لم يتأثر ب كوفيد-١٩ الا بصورة بسيطة لا تؤثر علي نتائج الأعمال . كما هو موضح بالرسم البياني التالي عند القيام بتحليل عناصر المقارنة كما تظهر في القوائم المالية لهذه الشركات:

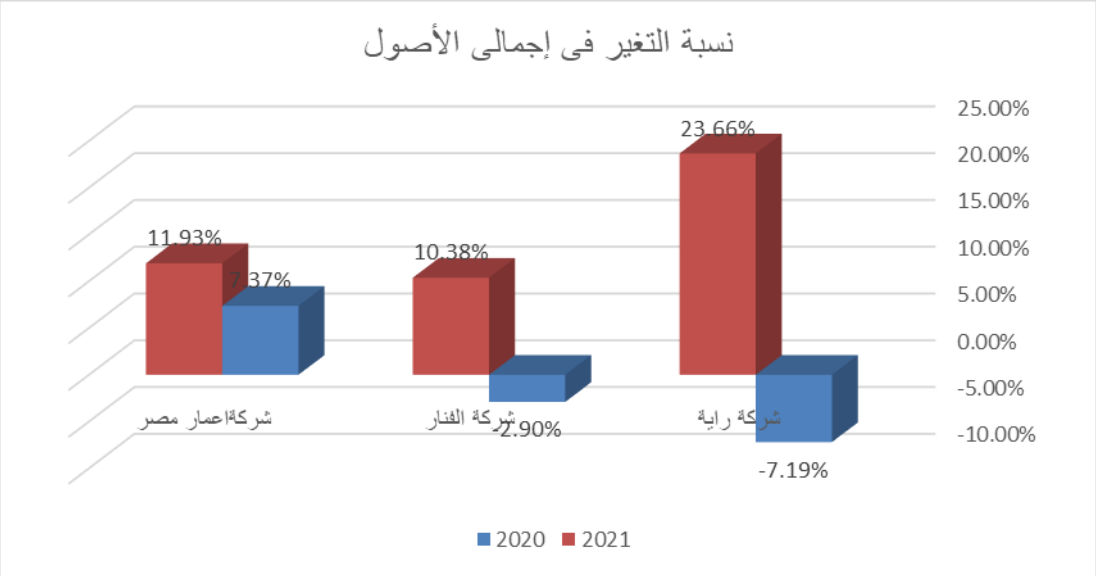

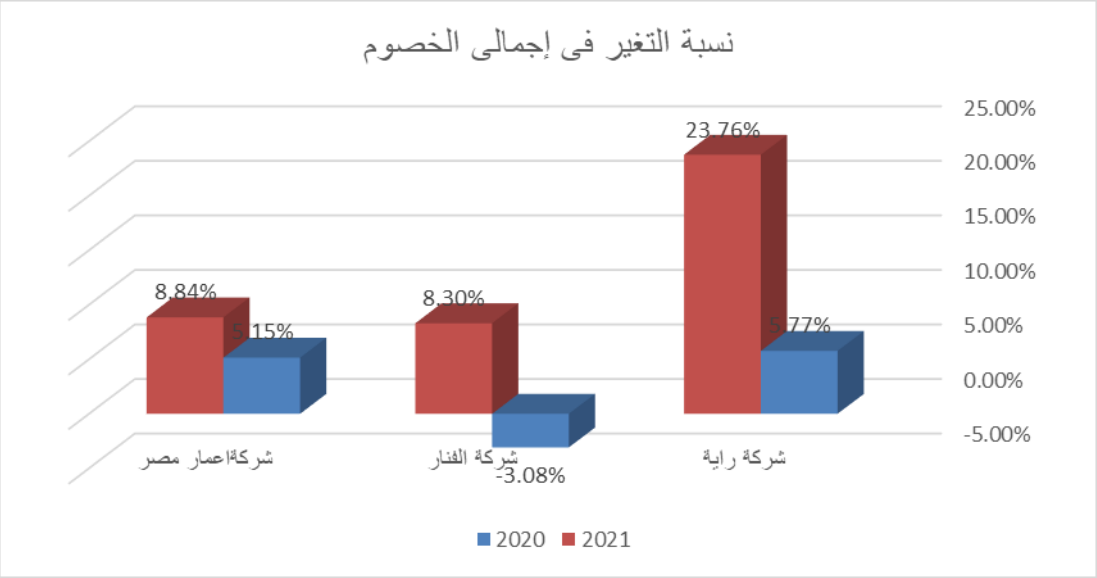
نسبة التغير فى إجمالى الخصوم
25.00%
20.00%
15.00%
10.00%
5.00%
0.00%
-5.00%
8.84%
5.15%
8.30%
-3.08%
23.76%
5.77%
شركةاعمار مصر
شركة الفنار
شركة راية
2020
2021

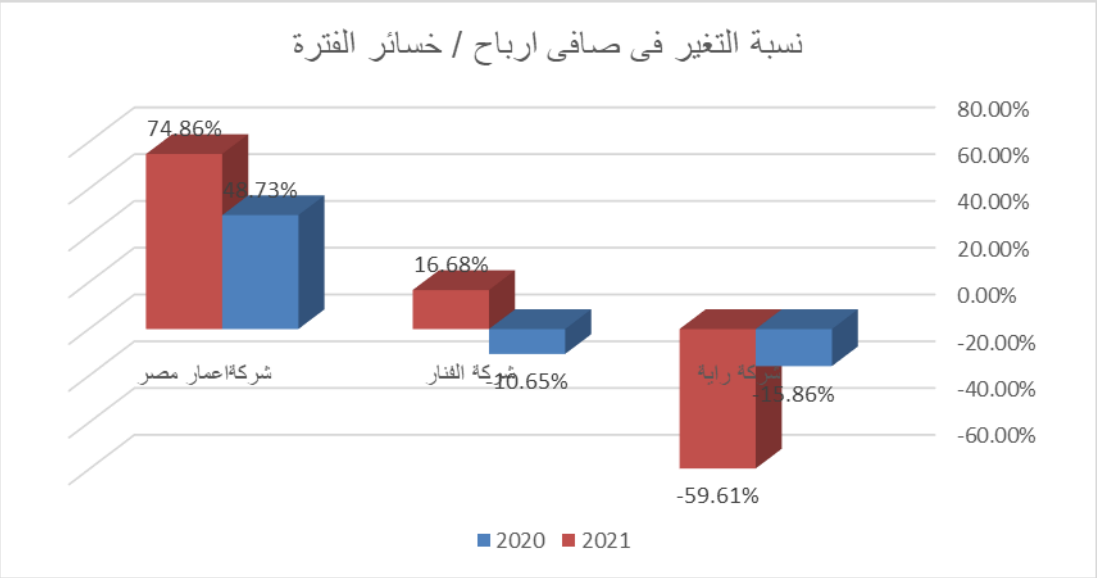
نسبة التغير فى صافى ارباح / خسائر الفترة
80.00%
60.00%
40.00%
20.00%
0.00%
-20.00%
-40.00%
-60.00%
74.86%
16.68%
-10.65%
-59.61%
شركةاعمار مصر
2020
2021

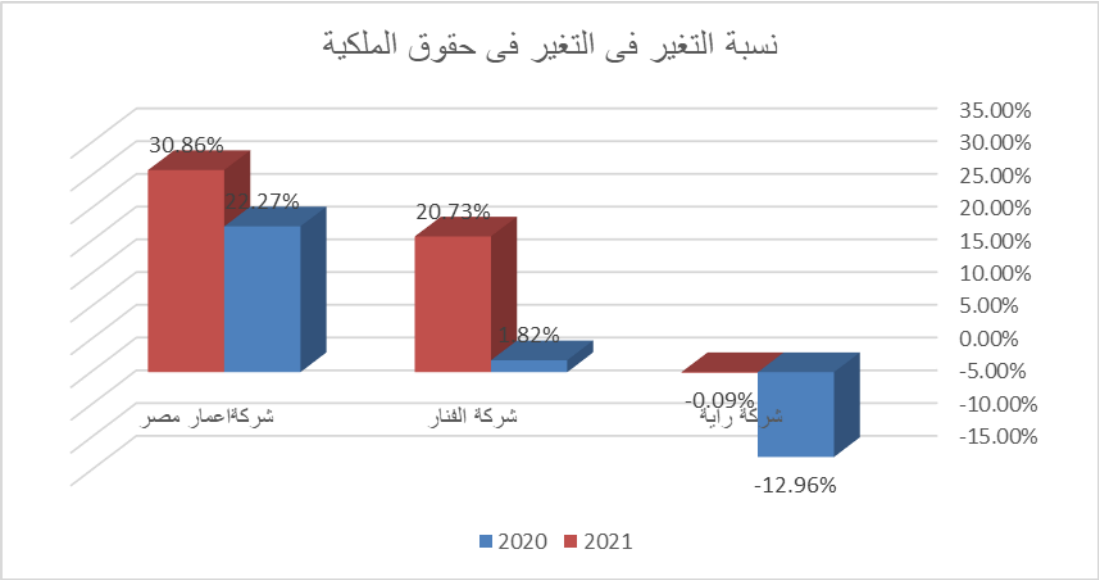

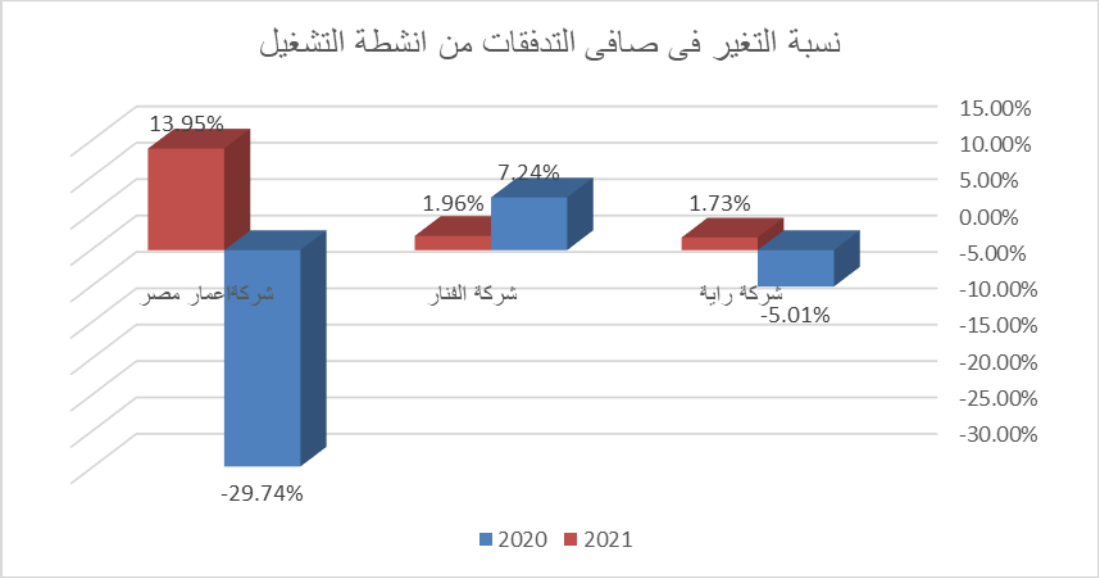

وقام الباحث بالمقارنة بين شركة من كل قطاع من حيث جميع عناصر المقارنة ، من خلال ما سبق يري الباحث أهمية تطبيق الافصاح وايضاحاته المتممة لبيان تأثير الأزمات وبخاصة أزمة كوفيد-١٩ وما تبعها من تطورات علي حجم ونتائج الأعمال من ناحية ومن ناحية أخري الحفاظ علي حقوق المساهمين وحقهم في المعرفة ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مالية واضحة وتزيد من مقدار ربحيتهم. وبالتالي يتبين صحة الفرض البديل القائل بوجود أثر لانتشار فيروس كوفيد-١٩ علي أساليب الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

النتائج والتوصيات:

النتائج :

من خلال الدراسة يمكن عرض النتائج التالية :

١. أثرت ممارسات مكافحة فيروس كوفيد-١٩ بصورة مباشرة علي نتائج أعمال الشركات ما بعد ٢٠١٩ حتي الآن مما يتوجب معه الافصاح الكامل عن التغير الحادث في القوائم المالية
٢. عدم قيام بعض الشركات بعرض المركز المالي خلال الأزمة دليل علي ضعف الافصاح ، وبالتالي لم تراعي هذه الشركات مبدأ الافصاح العادل عن كل ما يتم داخل الشركة وما تأثيره علي المركز المالي و حقوق المساهمين .
٣. يؤثر عدم الافصاح الكامل عن نتائج الأعمال علي البيئة الاقتصادية للدولة وعلي معدلات النمو خاصة في ظل وجود أزمات نظرا لوجود العديد من البيانات غير الموثقة وغير الصحيحة التي قامت الشركات بعرضها .
٤. هناك ضعف ونقص في المراجعة المتكاملة النقص لهذه الشركات خاصة من خلال الأزمة فقد نتج عن الحظر وعدم قيام المراجعين بالزيارات الميدانية والاكتفاء في أغلب الأوقات بالمراجعة عن بعد (ONLINE) مما أسفر عنه عدم عرض القوائم المالية بصورة صحيحة.
٥. زيادة مخاطر توقف الأعمال نتيجة الجائحة أدي الي حالة من عدم الاستقرار وتخوف المساهمين علي استثماراتهم مما أثر بالسلب علي مستوي التدفقات النقديه.
٦. يوجد صعوبة في اعادة الهيكلة لحجم الديون مما يجعل هناك رغبة في اخفاء الحقائق عن مستخدمي التقارير المالية .
٧. من خلال المقارنة التي تمت في ثلاث قطاعات تبين أن الأزمة جعلت العديد من الشركات تمتنع عن نشر قوائمها المالية و التلاعب بها مما أثر

بالسلب علي المساهمين وأصحاب المصلحة وعلي معدلات النمو الاقتصادي.

التوصيات:

بناء علي النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي :

١. وضع قيود علي الشركات للإفصاح الكامل عن حجم الأعمال التي تتم داخل الشركة خاصة في ظل وجود أزمات كأزمة كوفيد-١٩ مهما كان الأثر المترتب علي هذا الافصاح .
٢. تفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من الالتزام بمبادئ الشفافية والافصاح عن حجم الأعمال ووضع عقوبات رادعة لعدم الالتزام بها.
٣. الزام الشركات بعرض القوائم المالية ونشرها لتحقيق المنفعة لجميع الأطراف المستخدمة لهذه القوائم وعدم الاحجام عن نشر أية عناصر جوهرية بها .
٤. ضرورة قياس مستوي الافصاح المحاسبي في شكل وزن نسبي عيني (ضعيف-متوسط-عالي) ومن أشهر أساليب القياس مؤشر الافصاح DISCLOUSURE INDEX والذي ويعد من أهم المؤشرات وأكثرها انتشارا وتعتمد عليه العديد من منظمات الأعمال عن طريق مجموعة من الأسئلة عن العنصر المالي المفصح عنه في التقارير المالية ، وكلما وجدت اجابات أكثر للأسئلة كان تقييم الافصاح والشفافية مرتفعا .
٥. اجراء المزيد من الدراسات عن تأثير كوفيد-١٩ علي عناصر أخري مثل الضرائب – ربحية الاسهم خلال الأزمة – المراجعة الداخلية والخارجية.
٦. ضرورة البحث عن طرق وأساليب جديدة يكون من شأنها الحفاظ علي الشركة من التأثر بالأزمات خاصة العمل علي ايجاد مصادر بديلة للدخل والعمل علي اعادة هيكلة المصروفات لمواجهة الأزمات.
٧. ضرورة الافصاح عن كل نواحي الخطر سواء المتعلقة بالوضع المالي أو المستقبلي بما يساهم في الحفاظ علي مستخدمي القوائم المالية.

مراجع البحث

أولا: المراجع باللغة العربية

١. الوتار ، سيف عبد الرزاق (٢٠٢٠) ،" الآثار المتوقعة علي القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ١٠ في ظل أزمة فيروس كورونا : دراسة تحليلية" ، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،العدد الثاني، المجلد الثاني.

٢. النقيب ، سحر عبد الستار (٢٠٢٠) ،" دراسة أثر IFRS-9 وجائحة كورونا علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق علي البنوك المقيدة بالبورصة المصرية " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، عدد خاص ، المجلد التاسع .

٣. ابراهيم ،محمد ،زايد (٢٠٢٠) ،" الانعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا كوفيد-١٩ رؤية تحليلية من منظور محاسبي " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، العدد الثاني ، المجلد الرابع

٤. الحاج ،نور الدائم الطيب (٢٠٢٠) ،"أثر جائحة كورونا "كوفيد-١٩" علي اعداد القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية" الدد الثاني، المجلد السابع.

٥. عبد العزيز ،غريب محمد (٢٠٢١) ،" معوقات الافصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروي كورونا COVIID-19" ، مجلة البحوث المالية والتجارية ،العدد الثاني.

٦. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم (٢٠٢٠)، "أثر انتشار جائحة كورونا على اعداد القوائم المالية ومراجعتها – دراسة ميدانية "، مجلة التجارة والتمويل ، العدد الثاني

٧. الحبيشي، نيفين عزت (٢٠٢١) ،" استخدام مدخل منفعة المعلومات في قياس انعكاسات أزمة كورونا علي جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية علي قطاع السياحة في مصر " مجلة التجارة والتمويل ، العدد الأول .

٨. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين (٢٠٢٠) ، أثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على اعداد القوائم المالية ومراجعتها، نشرة ارشادية مختصرة لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند اعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كوفيد-١٩، أبريل، ص ١-٣٢.

٩. الهيئة العامة للرقابة المالية ، شركة مصر لنشر المعلومات info@egidegypt.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Adkins,W. (2020). "What Expenses Are Included in the Cash Flow Statement?" Small Business Chron.com,
2. Alao , B. B., & Gbolagade, O. L. (2020). Coronavirus Pandemic and Business Disruption: The Consideration of Accounting Roles in Business Revival. *International Journal of Academic Multidisciplinary Research*.
3. Australian Securities & Investment Commission (ASIC),(2020), covid-19 implications for financial reporting and audit: Frequently asked questions (FAQs).
4. Australian Government ,Auditing and Assurance Standards Board,(Mar 2020) ,The Impact of Coronavirus on financial reporting and the Auditors considerations.
5. Balsalobre - Lorente, D., Driha, O. M., Bekun, F. V., Sinha, A., & Adedoyin, F. F. (2020). Consequences of covid-19 on the social isolation of the Chinese economy: accounting for the role of reduction in carbon emissions. *Air Quality, Atmosphere & Health*, *13*(12), 1439-1451.
6. Charles, S. (2020). Covid-19 Impacts on Accounting, Reporting and Internal Controls. ProtivitiInc publication.
7. Chan,Rick&Chen,Narissa, (2020) corona virus outbreak and its Accounting and Audit implications ,MAZARS ,Singapore.
8. Deloitte (2020). Covid-19: Managing cash flow during a period of crisis. Deloitte Development LLC. Insight Publication ,Canada. Retrieved from, https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-outlook/weekly-update.html
9. Deloitte .Mar 2020 http://www.insplus.com
10. Dany Kerry,(2020), IFRS-Accounting considerations Related to corona virus disease.
11. ESMA,(2020),Accounting implications of the covid-19 outbreak on the calculation of expected credit losses in accordance with IFRS9.
12. EY, (2020), IFRS accounting considerations of the Corona virus outbreak, EYGM Limited.
13. Frank Richter, (2020), Accounting implications of the Corona virus, www.home.kpmg.com.
14. F T I Consulting ,(2021),Impact of covid-19 on Year –End Financial Reporting:" considerations for controllers and chief Accounting officers.

15. Grant Thornton, (2020) Reporting the impact of covid-19 https://www.grantthornton.global/en/insights/supporting-you-to navigate-the-impact-of-covid-19/reporting-the-impact-of covid.
16. http://smallbusiness.chron.com/expenses-included-cash-flow-statement-69684.html . Accessed 24 April 2020.
17. Hayder,A &Ali,A,(June2020),Accounting Readings During the Time of covid-19 ,International Journal of Multicultural and Multireligious understanding
18. IFRS (2020),IFRS 9 and covid-19 19.
19. IAS (2020) , IAS 37 and covid-19 ,27 March
20. IAS (2020), IAS
21. IAS (2020), IAS (20)
22. IAS (2020), IAS (34)
23. IFRS (2011),IFRS (15)
24. Rodl&Partner,(Apr2020),Main Accounting implications of the impact of covid-19, www.roedl.com
25. KPMG, (2020). Business Continuity Management considerations during the novel coronavirus (covid-19) outbreak. Retrieved from, https://home.kpmg/cn/en/home/topics/business-continuity-insights.html.
26. KOMG, (2020) ,Financial Reporting hot topics: coronavirus thoughts on financial instruments accounting .www.home.kpmg.com
27. Levy, H. B. (2020). Financial Reporting and Auditing Implications of the covid-19 Pandemic. *The CPA Journal*, *90*(5), 26-33.
28. Mary,T &Sid,k,(Oct2020),IFRS "Applying IFRS Standards in 2020-impact of cocid-19.
29. Nicola ,M,White,(2020), Corona virus disrupts historical credit loss Accounting overhead, www.bloomberglaw.com
30. OECD (2020). Coronavirus: the world economy at risk. OECD Interim Economic Assessment. Retrieved from https://www.oecd.org/ berlin/publikationen/Interim-Economic-Assessment-2-March-2020.pdf, April 2020.
31. Price Waterhouse Cooper(2020). ―Accounting implications of the effects of Coronavirus‖. Straight Away Alert, IFRS bulletin PWC. https://inform.pwc.com/accounting-implications-of-the-effects-of-coronavirus-pwc-in-depth-uk2020-02.
32. Retrieved from, https://blog.protiviti.com/2020/04/01/covid-19-impacts-on-accounting-reporting-and-internal-controls/on 11 Apr. 2020.